الفصل العاشر

بعض القواعد العامة للتركيب التاريخى *

طبيعة الحقائق التاريخية – أنواع الحقائق – موازنة الحاضر بالماضى .

بعد التثبّت من صحة الحقائق التى تقدمها الأصول والمصادر التاريخية ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يقوم بسلسلة من عمليات التركيب أو البناء (synthesis) . ودراسة هذه العمليات من أهم المراحل فى الإلمام بمنهج البحث فى علم التاريخ ، وهى مرتبطة بنوع المادة التاريخية التى يتوصّل إلى جمعها الباحث فى التاريخ .

وكما أشرنا ، لا يجوز أن يضع الباحث خطة مثالية للموضوع الذى ينوى كتابته . فقد لا تكفى المادة التاريخية التى يُمكنه الوصول إليها لتحقيق هدفه ، أو قد يجمع مادة جديدة تخالف ما كان يتوقع جمعه . ومن الطبيعى أن يضع الباحث خطة تقريبية لموضوع دراسته ، على أن تظل قابلة للتعديل والتغيير بحسب المادة التى تُصبح تحت يده .

وعلى الباحث أن يبدأ بالنظر إلى نوع الحقائق التاريخية التى جمعها ، ولا ريب فى اختلاف هذه الحقائق وتنوعها .

وإليك أمثلة لما يمكن أن يجده منها :

١ – قد يستخرج الباحث من أصل تاريخى واحد حقائق متنوعة عن الخط ، وعن اللغة ، وعن العقائد ، وعن العادات ، وعن الحوادث ، وعن النظم . . . وفى أحوال كثيرة تصل الحقائق إلى الباحث فى التاريخ دون ترتيب أو تقسيم . وهذا المزاج من الحقائق غير المتجانسة ، هو من أهم الخصائص التى تتميز بها الحقائق التاريخية بالنسبة لحقائق العلوم الطبيعية . فلا بد من تقسيم الحقائق التاريخية إلى أقسام بحسب أنواعها . كما سنعرف ذلك بعد .

---

* Historical Construction.

٢ ــ تبدو الحقائق التاريخية على درجات متفاوتة من التعميم أو التخصيص . من الحقائق العامة التى تشمل شعباً بأسره ، أو التى دامت عدة قرون ، مثل العقائد والنظم ، إلى الحوادث الخاصة أو الأفعال العابرة الصادرة عن فردٍ ما . من حركة أو كلمة . وهذا من أوجه الخلاف بين الحقائق التاريخية وحقائق العلوم الطبيعية . فينبغى على الباحث أن يضع الوقائع المتشابهة فى مستوى عمومها أو خصوصها فى صعيد واحد ، بقدر المستطاع .

٣ ــ تتحدّد الوقائع التاريخية بمكان حدوثها وزمانه . وإذا ألغينا المكان والزمان بالنسبة لها فقدت مُشخّصاتها التاريخية ، ودخلت فى نطاق المعلومات الإنسانية العامة مثل (الفولكلور) الذى لا تُعرف أصوله على وجه التحديد . والباحث فى التاريخ مضطر إلى أن يدرس الحقائق المتعلقة بالمكان والزمان فى العصور المختلفة ، كلاً على حدة .

٤ ــ تختلف الروايات التاريخية وما تتضمنه من الحوادث فى مدى احتمال الصدق فيها . فتوجد بينها الروايات الثابتة . أو المُحتملة الصدق ، أو الضعيفة أو المشكوك فى صحتها ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . ولعلّ بعضها يشبه الحالات (الإكلينيكية) التى تُنشر فى المجلات الطبية قبل أن يتمكن العلماء من البرهنة عليها ، حتى تُدرج فى نطاق الوقائع العلمية الثابتة .

وبهذا نجد أن التركيب أو البناء التاريخى يتم عن طريق تجمّع أقدار من الحقائق ، المشتملة بدورها على كثير من الجزئيات التفصيلية المتنوعة ، والتى تتشابه أو تختلف أو تتفاوت من حيث موضوعها ومدلولها ، ومن حيث درجة عموميتها أو تخصيصها ، وفى مستوى تشككها أو ثبوتها .

ويستخدم المشتغلون بالعلوم الطبيعية سلسلةً من الأسئلة المعينة ، التى تتطلب الإجابة عنها بطريقة منهجية ، بناء على التجربة والملاحظة المباشرة ، بغية الوصول إلى النتائج العلمية المطلوبة أو التى يمكن الوصّل إليها . ولكن لما كان من غير الميسور للباحث فى التاريخ أن يتبع هذه الطريقة على النحو الذى يتبعه الباحثون فى العلوم الطبيعية ، فقد اعتاد كثير من الباحثين فى التاريخ تتبع طريقة المخبرين ، فيأخذون القسمات التى تلفت نظرهم لأسباب شخصية فى الغالب ، ويضبطون

إليها ما يعنّ لهم من الخواطر . ويعرضون المعلومات التى يعثرون عليها بلغتهم وأسلوبهم . ومع ذلك فمن المناسب أن يتبع الباحث فى التاريخ طريقة السؤال والجواب . بالصورة الممكنة له ، وفى نطاق المشخصات الأساسية للوقائع التاريخية ، التى هى مخالفة لحقائق العلوم القائمة على الملاحظة المباشرة . وذلك حتى لا يضلّ الباحث فى التاريخ فى ثنايا تفاصيله المختلطة .

ونجد فى علم الحيوان الوصفى مثلا ، أنه يمكن ملاحظة الحيوان وتشريحه ، وبعد ذلك يمكن جمع أجزائه وتركيبها وجعلها تكوّن شكلها السابق على وجه التقريب . فهاتان العمليتان هما التفكيك أو التحليل والتركيب الحقيقيان . ولكن الحال مختلفة بالنسبة لعلم التاريخ ، إذْ لا يكون التحليل والتركيب فيه شيئًا ملموسًا على النحو المشار إليه ، بل يكون على سبيل الاستعارة فحسب .

وكما عرفنا ، لا يمكن للباحث فى التاريخ أن يرى وقائع التاريخ رأى العين ، وهو لا يرى منها شيئًا حقيقيًّا ملموسًا سوى الورق والكتابة وآثار الإنسان ومخلفاته ، ومن طريق دراستها يحاول أن يسترجع فى ذهنه صور الماضى وأخباره . ولكى نجعل هذه الصور والأخبار واضحة ينبغى أن نسعى إلى معرفة الأثر الذى تحدثه كتابات الماضى ومخلفاته فى نفس القارئ الدارس .

وتقدّم الأصول التاريخية للباحث فى التاريخ معلومات يمكن أن تقسّم إلى ثلاثة أنواع من الحقائق :

١ ــ كائنات حية وأجسام مادية : فالوثائق مثلا تعرّفنا بوجود بعض الأشخاص وبعض منتجات الفنون أو الصناعات . ومن البديهى أن الباحث يجد أمامه الحقائق خلال تصوّر كاتبها وليست الحقائق فى ذاتها . فهيكل أورشليم القديم مثلا كان شيئًا ماديًّا ماثلا أمام الأعين ، ولكننا لا نستطيع رؤيته الآن . وكل ما يمكن أن يفعله الباحث هو أن يُكوّن فى ذهنه صورة عقلية ، مشابهة على نحوٍ ما ، للصورة التى وُجدت فى أذهان مَنْ رأوه وسجلوا وصفه بالكتابة .

٢ ــ أفعال الإنسان : تسجل الوثائق والأصول معلومات عن أفعال أو أقوال الناس فى الزمن الماضى ، والتى يعرفها كاتب الأصل التاريخى عن طريق المشاهدة أو السماع . ولكنها أمام الباحث فى التاريخ لا تزيد عن كونها مجرّد صور ذاتية

مستمدة من الكتابة . فمثلا لا يجد الباحث غير صورة عقلية عن حادث مقتل يوليوس قيصر ، وهو بإزائه لا يستطيع أكثر من أن يتخيل وقوع ذلك الحادث من خلال الأصل التاريخى الذى وصل إليه .

٣ ــ الدوافع والتصوّرات : تحرّك الإنسان دوافع خاصة للتصرّف على نحو معين . ويدل الدافع على المحرك الذى يدفعه إلى العمل ، كما يدل على تطبيق الرأى أو تحقيق الهدف القائم فى ذهن الإنسان فى اللحظة التى يؤدى فيها عملا معينًا . وهناك أنواع من الدوافع الإنسانية . فمنها دوافع وتصوّرات تقوم فى ذهن كاتب الأصل التاريخى ويعبر هو عنها فى كتابته ، ومنها دوافع وأفكار رجال العصر الذى عاش فيه ذلك الكاتب ، ومنها دوافع يمكن أن يفترضها الباحث فى التاريخ ، بشأن ما ورد فى الأصل التاريخى ، على غرار ما يحدث فى البيئة المعاصرة.

ومع أن الباحث فى التاريخ لا يصل إلى حوادث الماضى إلا عن طريق الخيال ، فإن هذا الخيال ليس خيالا محضًا ، إذْ أنه مستمد من وقائع حدثت فعلا ، ويستطيع الباحث أن يكوّن عنها فى ذهنه صورة مقاربة ، بناء على وجود نوع من الرابطة والاتصال بين الحاضر والماضى . غير أن هذا التصوّر يعرّض الباحث للوقوع فى الخطأ ، لأن التشابه بين الحاضر والماضى ليس مطلقًا ، والباحث لم يجرّب بنفسه الحالات العقلية التى مرت برجال الأمس ، ولكنه لا يجد غير طريق الخيال والتصوّر فى هذا الصدد . ويلاحظ أن عناصر الاختلاف بين الحاضر والماضى ، هى من بين الأمور التى تجعل دراسة التاريخ دراسة شائقة ممتعة .

وكيف يتسنى للباحث فى التاريخ أن يتصوّر على نحو قريب من الحقيقة ظروف الماضى التى تختلف عن ظروف الحاضر ؟ الذى يحدث عمليًا هو أن الباحث عندما يقرأ نصًا تاريخيًا عن تاريخ الفرنجة مثلا ، تتكوّن فى ذهنه لأول وهلة صورة مضطربة عنهم ، مستمدة من التشابه المتخيل بين الحاضر والماضى . ثم تزداد هذه الصورة وضوحًا ودقة ، بتصفية المعلومات وإبعاد الأخبار الكاذبة وتفهّم الأخبار الصحيحة . ومن المحتمل أن يكون الباحث قد رأى أشخاصًا ذوى شعر أحمر ، ورأى فى بعض المتاحف شيئًا من أدوات الحرب عند الفرنجة أو على الأقل

شيئًا من صورها . فيضمّ الباحث ما استمده من هذه الأدوات أو الصور إلى ما أخذه من قراءته ، لكى يصحح أخطاء الصورة العاجلة التى تكوّنت فى ذهنه حينما قرأ لأول مرة نصًّا تاريخيًّا عن الفرنجة .

وعلى ذلك يصبح التصوّر التاريخى مجموعةً من الظواهر المستقاة من عدة نواح . ولا يكفى تصور الأشخاص أو الأفعال أو الأشياء كعناصر مستقلة بعضها عن بعض ، لأن كلاًّ منها فى ذاته يكوّن جزءاً من مجموع عام . وتقوم على أساسها جميعًا حوادث التاريخ ، بل وسير الزمان وتطوّر البشرية . وبهذا ينبغى على الباحث أن يحاول تصوّر العلاقة القائمة بين مختلف العناصر أو المسائل المفردة : بين الأفكار والآراء والأقوال والأفعال ، وبين الشعوب والحكومات والنظم والقوانين والاقتصاديات والحروب والفنون والعلوم والآداب . . .

ويمكن أن تلخص عمليات التركيب أو البناء التاريخى فى بعض مراحل . وعلى الباحث أن يجمع خلالها العناصر المأخوذة من أصول تاريخية متعددة ، ويحاول أن يُكوّن عنها صورة عقلية تشابه بقدر الإمكان الصورة التى وُجدت فى ذهن شاهد العيان أو كاتب الأصل التاريخى . ثم يقسّم الباحث الحقائق إلى مجموعات على أساس من التشابه القائم بينها ، وعلى أساس المسائل المتعلقة بنقطة أو حادث معين . وحينما تصادف الباحث فجوات صغيرة أو كبيرة ، فعليه أن يحاول ملأها بالاستنتاج العقلى المستمد من الحقائق التى توفرت لديه ، وعليه كذلك أن يستخرج من هذه الحقائق صفاتها العامة ، وعلاقة بعضها ببعض ، ويؤدى ذلك فى النهاية إلى كتابة التاريخ .

وهذه السلسلة من العمليات التى يسهل تصوّرها ، لم تُطبَّق كلها أو بعضها على الوجه الأكمل ، فى كثير من المؤلفات التاريخية . وبذلك يتضح لنا أن هذه العمليات التى تبدأ بالعثور على الأصل التاريخى ، وتنتهى إلى كتابة التاريخ ، تقتضى الدقة والحذر والجهد والصبر وتوفر الملكات الخاصة بمثل هذا العمل ، حتى إنه قد يتعذر على شخص واحد أن يقوم بكل هذا العمل الخاص بموضوع أو مسألة تاريخية بالذات . ويلاحظ أن تقسيم العمل بين عدة أشخاص يستلزم صفات وملكات متشابهة فيما بينهم ، ويقتضى فهمًا عامًّا بينهم كباحثين ، وقد

تتوفر هذه المسألة أو تلك ، وقد لا تتوفر على نحو مقنع ، بما تستلزمه طبيعة مثل هذا النوع من العمل . لذلك فلا يمكن أن يُستكمل بحث مسألة تاريخية ما ، فى وقت محدد ، ولكن باب البحث يظل مفتوحاً أبداً للمزيد من البحث والتحرّى فى المستقبل .

ولا يوجد باحث فى التاريخ يمكنه أن يثق بأقوال غيره بنفس الثقة التى يثق بها الباحثون فى العلوم الطبيعية بعضهم ببعض ، وذلك لأن الباحث فى التاريخ لا يمكنه أن يعرف كل التفصيلات العملية ، وجميع الطرق التى اتبعها غيره ، للوصول إلى النتائج التى استخلصها . ولا شك أنه يوجد قدر من الثقة يزيد أو ينقص بين الباحثين فى التاريخ فى زمن واحد أو فى أزمان مختلفة ، ولكنها لا تبلغ ذات الثقة التى توجد بين الباحثين فى العلوم الطبيعية . وفى بعض الأحيان يرجع المؤرخ المدقق إلى الأصول التى رجع إليها غيره ، لكى يتثبت بنفسه من بعض النتائج التى وصل إليها . ولا يُتصور أن يكون مثل هذا العمل عسيراً فى كل الأحوال . فهو يصبح سهلا أحياناً فى نقطة محددة توجد عنها مجموعة وثائق معينة بالذات . ولكن الأمر يصبح صعباً بالنسبة للموضوعات الطويلة أو التى توجد عنها أصول تاريخية وافرة . والثقة المطلقة بالغير فى هذا الصدد تؤدى إلى الخطأ ، وعدم الثقة يجعل البحث غاية فى العسر .

وعلى كل حال ينبغى أن تُقرأ مؤلفات المؤرخين بقدر متفاوت من الحذر ، بحسب مستوى كل مؤرخ منهم ، وهذا معناه العودة لبحث ما سبق بحثه . ولكن مراجعة هذه المؤلفات ستكون أسرع من العمل الأساسى الذى قُضِى فى الدرس والبحث الذى أدى إلى كتابتها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، بناء على ما تثيره بعض تفصيلاتها من الشك أو التساؤل .

ولا يضير ذلك علم التاريخ فى شىء . وهذا يعنى أن موضوعاته ومسائله ستكون عرضةً لأن تُبحث من جديد ، بطريقة أو بأخرى ، بناء على توفر الظروف التى تبرر إعادة درسها وبحثها . ولذلك فلا يجوز أن يتصوّر باحث فى التاريخ أنه كتب الكلمة النهائية فى موضوعٍ ما ، وأنه اختتم العلم بشأنها ، إذْ أن هذا ليس من حقه ، والأمر متروك للباحثين الآخرين فى زمنه أو فى المستقبل ، ولتقديرهم

إمكان بحثه — من عدمه — بناء على منهج البحث فى علم التاريخ . وإن مَنْ يُداخله مثل هذا التصوّر لَيحكم على نفسه بنفسه ، بعدم إدراكه لمبادئ علم التاريخ ، بل وببعده عن أبسط قواعد التفكير أو الفهم التاريخى ، مهما يكتب ويطبع ، ومهما يعتقد فى نفسه أو يعتقد فيه غيره من غير العارفين بقدر علم التاريخ ومضمونه . ولا عجب إذا وُجدت مسائل تاريخية تظهر عنها عشرات أو مئات أو ألوف من المؤلفات التى يقتضى البحث التاريخى أن تُكتب على مدى السنين والأجيال والقرون .